

Distr.: General
13 November 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيس
الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأوجه انتباه المجتمع الدولي بشكل عاجل إلى تصعيد إسرائيل عدوانها العسكري
على الشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالها، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر. وإن هذا العدوان العسكري
غير القانوني الأخير يهدد باندلاع دورة أخرى من العنف المميت المدبر، بما يعرض حياة ملايين المدنيين
الأبرياء للخطر.

وهذا أمر لا بد من تفاديه بأي ثمن، ولا بد من إعمال القانون الدولي، بما فيه القانون الدولي
الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حمايةً لحياة المدنيين ودرءاً للمزيد من التدهور في هذا الوضع
المتقلب والخطير أصلاً.

وقد بدأ هذا التصعيد الأخير في الساعات الأولى من صباح اليوم، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر،
حيث نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلية عملية اغتيال خارج نطاق القضاء لرجل فلسطيني في غارة جوية
استهدفت منزله في حي الشجاعية بمدينة غزة، وهي الغارة التي أفضت أيضاً إلى مقتل زوجته وإصابة
أولاده الأربعة بجروح خطيرة، وكذلك إصابة امرأة في منزل مجاور. وأعقب ذلك الهجوم عدة هجمات
صاروخية أخرى على مواقع شتى في قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل ٣ فلسطينيين آخرين وإصابة أكثر من
٣٠ من المدنيين الفلسطينيين في وقت كتابة هذه الرسالة.

وتسيّب هذه الهجمات انتشار الهلع والصدمة انتشاراً واسع النطاق في صفوف جميع السكان
المدنيين المحتجزين بشكل لا إنساني في ظل الاحتلال والحصار الإسرائيلي غير القانونيين، مع عدم وجود
أي مهرب أو مأوى من الهجوم الضاري. وقد توقفت الحياة في غزة، حيث أغلقت المدارس والجامعات
والمؤسسات أبواها، لأن السكان المدنيين الفلسطينيين العزل يستعدون لإمكانية حدوث عدوان عسكري



ميت وحملة إرهاب واسع النطاق آخرين على يد السلطة القائمة بالاحتلال، وهو ما لن يجلب إلا المزيد من الموت والدمار والبؤس لكثير من الأبرياء.

وتدين القيادة الفلسطينية هذه الهجمات الإجرامية، وكذلك كل ما سبقها من هجمات، بما في ذلك القتل بدم بارد لرجل فلسطيني يبلغ من العمر ٢٢ عاماً يوم أمس على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية في مخيم العروب للاجئين في الخليل. ولا بد أن يتوقف هذا العنف المستمر اقتراه من قبل إسرائيل وقوات احتلالها ومستوطناتها ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونكرر دعوتنا إلى إتاحة الحماية الفورية للشعب الفلسطيني وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والالتزامات النبيلة التي تعهد بها المجتمع الدولي مراراً وتكراراً بحماية المدنيين في جميع الحالات.

ولا يمكن أن يكون هناك معيار واحد ينطبق على العالم كله وأن تُستثنى منه إسرائيل، التي لا تزال تنتهك حقوق الإنسان وتفرض أزمة حماية على الشعب الفلسطيني في ظل احتلالها غير القانوني وفي ظل إفلاتها التام من العقاب. ولا بد من توجيه رسالة واضحة إلى السلطة القائمة بالاحتلال بأنها ملزمة بقواعد القانون الدولي نفسها التي تُلزم بها جميع الدول الأخرى وبأنها لا تُستثنى منها.

ويشكل الهجوم الإجرامي الذي شُن اليوم، والذي خططت له الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، قتيلاً غاشماً للمسؤولين على أعلى المستويات، بقصد وتعمد التسبب في الوفاة والإصابة، بما في ذلك للنساء والأطفال، انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وجريمة حرب. ويجب أن يخضع المسؤولون عن هذه الجريمة وجميع جرائم الحرب الأخرى التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني للمساءلة إلى أقصى حد يميزه القانون، بما في ذلك بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وختاماً، نكرر إدانتنا القاطعة لجميع أعمال العنف والاستفزاز والتحرير والإرهاب ضد المدنيين.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٧٦ رسالة، التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي إقليم دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) حتى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (A/ES10/828-S/2019/830) تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة